العمل والصناعة

بعد أن تسلمت جولدا مائير رئاسة الوزارة بفترة وجيزة طلبت من رئيس دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية ، الدكتور رعنان فايتس ، رسم خطة لاعادة توطين اللاجئين العرب الفلسطينيين . فقام ، بدوره ، بتفويض فريق من « الخبراء » يرأسه شمشون كارمل لتقديم خطة . وقد جاء في اقتراح فايتس وكارمل ، توطين ١٠٫٠٠٠ عائلة من غزة بالقرب من العريش ، ضمن مشروع سيتناول في النهاية ١٠٠٫٠٠٠ شخص(١٩٢) . وكانت العناصر الاقتصادية لمشروع التنمية تشبه تماما عناصر الخطط الاقتصادية الفعلية لغزة نفسها ، بما فيها تبعية زراعية وصناعية للاقتصاد الاسرائيلي: « يجب ان تكون المحاصيل في الغالب من الخضروات والازهار والفواكه ، ولا يستعمل منها لاستهلاك المزارعين الخاص سوى جزء ضئيل ، ويسوق الجزء الاعظم فيما وراء البحار (في أوروبا الغربية) أو في الاسواق العربية او في اسرائيل (من اجل العمليات الصناعية) . ويجب ان تكون الصناعة في الغالب معامل نسيج وجلد واغذية وكرتون ومعادن ، على نطاق ضيق ، وتعمل بالاساس من اجل توفير الطلبيات القادمة من اسرائيل . ويتوقع للصناعة ان تقام غالبا — ان لم يكن دائما — من قبل مستثمرين اجانب (بما في ذلك شراكات مع مالكين اسرائيليين) وان تجتذب العمل الذي يتطلب المهارة ، من الخارج »(١٩٣) .

لقد كان القصد من الخطة جلب منافع سياسية واقتصادية لاسرائيل ، كما اشار المحرر الاقتصادي لصحيفة « **الجيروزالم بوست** » (الذي اعتقد ان الاقتراح غير عملي) : « لا يتوقع من خطة التوطين في العريش الاسهام في التنمية الاقتصادية للبلد وامتصاص فائض العمل (العاطل) في قطاع غزة وتحسين مستوى الشعب المعيشي وحسب ، بل ويتوقع منها ايضا خلق « بنية اجتماعية مستقلة » ومن ثم توفير حافز وفرصة لتطوير « قيادة محلية » من بين اللاجئين انفسهم ، وتحويل طاقاتهم الثقافية والسياسية من العداوة العقيمة والنشاط الارهابي الى مجاري انتاجية بالتعاون مع اسرائيل »(١٩٤) .

لا بد انه كان لخطة فايتس — كارمل ، او خطة شبيهة بها ، تأثير ما على سلطات الاحتلال العسكرية ، ذلك انه عندما بدأ الجنود الاسرائيليون في صيف عام ١٩٧١ باجلاء العائلات ونسف بيوتهم في مخيمات اللاجئين من اجل بناء طرق لـ « اغراض أمنية » ، فانهم كانوا يحثون الناس الذين دمرت بيوتهم على الذهاب الى العريش . وجاء في تقارير الانروا ان الجنود الاسرائيليين الذين وصلوا الى المخيمات ، في منتصف الليل أحيانا ، من أجل وضع علامات على البيوت التي ستدمر كانوا يعطون العائلات ٢ — ٤٨ ساعة ليغادروا مع امتعتهم ، ويحثونهم بقوة على الذهاب الى العريش : « لقد كان يقال للاجئين عن وجود منازل جيدة لهم في العريش ، ولكن ، ان فضلوا ، بامكانهم الذهاب الى الضفة الغربية من الاردن او البقاء في غزة اذا استطاعوا ايجاد منازل شاغرة وتوفير موافقة المالك الخطية على استعمالها . وكان يقال لهم ايضا بأن المواصلات المجانية ستتوفر للذين يوافقون على الذهاب الى العريش او الضفة الغربية من الاردن وان السكن هناك سيكون مجانيا لفترة معينة وان العمل سيكون متوفرا ... »(١٩٥) .

وبشكل عام ، طرد ١٤٫٧٠٤ لاجئين بعد سلسلة التدميرات . وبالاساس ذهب حوالي ٤٠٠ عائلة من الـ ٢٫٤٠٠ عائلة المطرودة ، الى العريش ولكن ١٣٠ عائلة منها عادت مؤخرا الى غزة . وذهبت ٣٠ عائلة الى الضفة الغربية(١٩٦) .